

الجزائر نحو تعديل في الدستور يجري الاستفتاء عليه في كانون الاول/ديسمبر المقبل

رابح هوادف

الخليج الاماراتية

29-10-2006

كشفت في الجزائر أن الإعلان عن تاريخ استفتاء تعديل الدستور، الخامس منذ الاستقلال، سيتم في غضون أيام، وسيكون مفصلياً وحاسماً، حيث سينتهي الجدل الذي يلف ملف مراجعة الدستور منذ أشهر، ومن الناحيتين القانونية والإجرائية، لم يبق أمام الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة سوى أقل من أسبوعين للإعلان الرسمي عن موعد إجراء الاستفتاء إذا ما كان مقرراً قبل نهاية العام الحالي، طالما أن قانون الانتخابات يفرض استدعاء الهيئة الناخبة بمرسوم رئاسي قبل 45 يوماً من موعد الاستفتاء، ما يرجح تنظيم الاستفتاء في الثالث الأخير من ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

وقال مصدر قريب من الرئاسة الجزائرية، إن هامش الوقت لا يزال في صالح بوتفليقة الذي فضل إعداد دستوره في هدوء وروية، وارتضى النأي بفريقه المكلف بإعداد الدستور الجديد عن أي تشويش قد يصدر عن دوائر ممانعة متنفذة. وأكد مسؤول حكومي في تصريحات صحافية تمسك الرئيس بتعديل الدستور وأنه لم يغير قناعته بذلك، ويعتزم عرض محتوى مسودة الدستور الجديد على الرأي العام، والأخذ بأراء سائر شركائه السياسيين للإثراء والنقاش، لكن المصدر ترك الأبواب مشرعة أمام احتمال مغاير، عندما أشار إلى "جديد قد يطراً" دون أن يحدد طبيعته.

وكانت مصادر حسنة الاطلاع أسرت ل "الخليج" أنّ الرئيس الجزائري فضل تغيير رأيه في تعديلات كثيرة، وفي مقدمتها تعديل المادة 74 بما يتيح لبوتفليقة ولايات رئاسية غير محددة، ويسري اتجاه بأن تعديل الدستور ان حصل سيقصر على المواد المتعلقة بتحديد نمط نظام الحكم والصلاحيات المخولة للرئيس والهيئات التشريعية، وكذا استحداث منصب نائب رئيس الجمهورية، وهي مسألة ستصبح نقطة ارتكاز التعديل الدستوري المرتقب، ويكون الرئيس في هذه الحالة بصدد البحث عن شخص ينوب عنه ويحضره لخلافته في مرحلة ما بعد 2009.